

TIME RECEIVED
June 6, 2014 1:26:34 PM GMT+02:00

REMOTE CSID
2000

DURATION
53

PAGES
2

STATUS
Received

05/06/2014 13:28 2000

MISSION IRAK

PAGE 01/02

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE



THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA

Ref/58/14

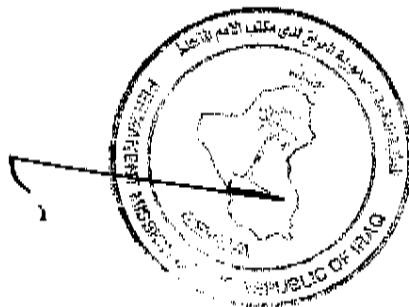
-Urgent-

The Permanent Mission of Republic of Iraq to the United Nations office and other International organizations in Geneva presents its compliments to the Office of The High Commissioner for Human Rights, and with reference to its note verbal CED/SG/GA69 dated 11 April 2014, has the honor to enclose herewith the reply of the Ministry of Human Rights concerning the General Assembly resolution 68/166 entitled (International Convention for the protection of all persons from Enforced Disappearance).

The Permanent Mission of Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the office of The High commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Enclosures

the reply (1 page).



Geneva, 6 June 2014

High Commissioner for Human Rights
Geneva

إجابة وزارة حقوق الإنسان (معلومات)، على مذكرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف، بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- ١- إن جمهورية العراق قد انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٠، حيث دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠.
- ٢- صادق العراق على الاتفاقية موضوع البحث، بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩.
- ٣- تم تشكيل لجنة قطاعية برئاسة وزارة حقوق الإنسان، وممثلين عن مجلس القضاء الأعلى، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارات (الخارجية، العدل، الصحة، العمل والشؤون الاجتماعية، الدفاع، الداخلية، وممثل من إقليم كردستان)، لكتابة التقرير الأولي للاتفاقية بموجب المادة (٢٩) من الاتفاقية (الوثيقة CED/C/2).
- جرت عملية مشاور واسعة مع مختلف المؤسسات الحكومية الأخرى، كما أجريت مشاورات مفتوحة مع العديد من المنظمات غير الحكومية، وتم رفع التقرير إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليه، ومن ثم رفعه إلى اللجنة المعنية.
- ٤- أما بخصوص الفقرة الثانية من القرار، فإن العراق ما زال يدرس الانضمام إلى أنظمة الشكاوى الفردية المقررة بموجب إتفاقيات حقوق الإنسان والبروتوكولات الخاصة به، وسيقرر ذلك في الوقت المناسب.

- إنتهى -